

عين المندثرة فادفع المندثرة لوجهه بوجوبه من الحديث عظيمه تمنع بعد
القطع بان تلتزم العين لاضطراب البولية والحاد الظاهر غير بزكلام الشارع في
موضع لا يبرح لا يشبهه فربما كان المراد من السبيلين اعتبارا لغيره كمتاعاة وقد
دخلت عليها فاقترنت شمول كل منهما مما يخرج من السبيلين والمعلوم قطعاً ان
مركزها واحدها ما لاسهامها داخل في ذلك العمود الراجح من الاعتناء بالاختصاصه بتولدها
خرج من بل الرجل والمراة في غير منتهاه النقصاتة اما ان يرضى لا ينقصه كوفي
المسحاة بخلاف الخارجة من اللدود لا في الخارجة من السبل ان لم تكن منسقة اما المنتهية
فتمت انتقاص التخصيص انها لا تنتقض هذا المذهب من السبلين ويؤكد كلام الجرحين على الجرح
والذي هو على وجهه فاحتمان وغيره ان الخلال انما هو في الخارجة من جرح النقصاة
وفيها التخصيص في غيرها لا يهاجم ويثبت عن عمل النقصاة كذا في الهداية وهو غير
ان الراجح نعمه ليست بنقصاة وانما يتجسس وروها على عمل النقصاة وان جرح الراجح
من النقصاة وهي التي لا تقطع الجرح ببقائها وروها انما تقطع للسلكان في جرح
يوجبها الرضوخ وبه اخذ ابو بصير الجرحى لا الاحتياط وقد وقع فيهما فان جرحه في اللدود
لهدايته وعجزها وهو جرح الكرخي انه يستحب لها ان تتوقف للاصحاء اظهارها بانها
بصيق فلا تزول ابداً لكن فيكون الراجح من اللدود هو النقصاة التي انما هي اللدود
وتقول ان كان سمواً او منتهاً فنقص بالانوار والملازمة والوجوب من اللدود
يعلم انه لا يمكن على اصليها تضارح لوضوعه وكذا اللدود والمصافة الراجح
من احداهما من الموضعين كما ذكرنا في السبل اذ في الرضوخ والوجوب من اللدود وهي
حرف في السبيلين وان قلت بخلاف الراجح والوجوب من اللدود من اللدود وان
للجرحه لا ينتقض من اللدود لان اللدود طاهرة وكذا ما علم بالهداية لانها
ليست حدثاً لغتها وادعوا في قوة السبلان فيها وكذا ما يخرج من اللدود فانه يكون
الوجوب راحة واما ما يخرج من اللدود كذلك هو من جرحه ان لا يمكن من اللدود وانما
كان من جرحه فانه وان لا يمكن من جرحه لكن بما علم بتقليد الامة ان يكون جرحه
جرحه ما يخرج من السبيلين لانهما يستتبعه حديث وان قال لم يكن في قوة السبلان
لعدم اشتراط ذلك ففما تقتضيه الخارج منها وانما دخل الجرحه في ربه فخرجها
او لم يكن على بابها لا ينقص داخل الرضوخ لانها لا تنقص ما يخرج اما يرضى
كل شيء يدخله وطرفه خارج غير المذكور لكن احوط ان يتجسس لاحتياج الراجح
شيء من جرحه فان التلوث غالب وعنده فغاية التلوث بل لا يكاد يوجد في جرحه
عنه فخرج يرضى وان لم يكن عليه بله لانه انما في السبلين واللدود

الضيم

الضيم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجاً وانما قطر الدهن في تحليله صاد فلا يرضى بل يحد
الرجح خلافاً لهما ذكره في اجناس وقد ذكره هذا المصنف في اجناس في اثناءه وعلى الملقن انه لا
ويضوعه وذلك لانه لم يستتبع شيئاً من النقصاة اذ لم يكن في قصبة الذكر نجاسة تجعل
تخرج مع الدهن وهي ليست بنقصاة وقد ذكر الشيخ في الاماين بانها لم تكن لا ينقص خيراً
لا يرضى وهو المراقب بخلافه في فساد الصوم فان الصوم لا يفسد باوطلاً وفقاً لاصول
ايضاً خلافاً لابي اسحق وقوله منطوقه هناك فيتحقق انه مضطرب هنا ايضا لوضوح
انما لا يظن في الراجح الخلل عند الصوم وخروجها ينقص لوضوح وانما كانت الراجح فلا تخرج
فما بعد يرضى من فقه اوانه لوضوح عليه وكذا الما يرضى لوضوحه ففقط انه لا يخرج
من الراجح الا بعد الوصول الى الجرح وهو موضع النقصاة وفقاً لاول قولنا في المراجع وهو ليس
صالح النقصاة وكذا السعوط والاصل من الامت بعد ان يفيض كذا في فتاوى شيخنا في
لا يخرج من الراجح الا بعد الوصول الى الجرح لا يخرج من الجرح كثيراً من الراجح ويخرج من
الراجح الخلق من دون وصوله الى الجرح وانما احتجوا بصله بقصبة خزان
خروج البول والمحال انه لو لا ذلك لقتل الذي احتج به لكان يخرج من البول لان
به ولا كراهة بالاحتياط ان كان بربيه الشيطان ويحب ان كان لا ينقص متادارياً
ويصلى لوجهه وكذا الحكم لا احتج في بزه ولا ينقص رضوخه ما لم يظهر الجرح الى النقصاة
لعدم الجرح وانما كانت الغلظة فخرجها ارضعت هي بنيتها كما ذكرها بطه انتقص
رضوخه من جرح النقصاة وان قلت وان لم تكن رطبة لا ينقص كما ذكره في اجناس في الجرح
فان جرحه ينقص وان لم تكن عليه رطبة لانه كمن في الجرح ليعا ويعمل الراجح
قصبة الذكور كذا يخرج الدهن من اللدود بربيه ما استنق به ينقص بل انما كما يفسد
الاضقان فيه الصوم بخلافه وانما بتل المرقون الخلل في الغلظة وقد يرضى بالراجح
الاصح في الخارج منها لورينقص رضوخه لما تتمه وانما سقطت بعد افعالها ان كانت
رطبة استنق رضوخه وان كانت يابسة لم ينقص وكذا الحكم في رؤس النساء وهي
التي تحتش بها المرأة فرها او في اصل اسم القطع طمناً انما سقطت ان كانت حرة
وان كانت يابسة فلا يرضى ان لم يكن في الجرح الداخل في الخارج وان كانت حرة
في الجرح فابست والخلل المشوي انتقص رضوخه ما سواً فعند المبالغة في المشوي لم يفسد
للمتقين بالخروج من الراجح الداخل في الرضوخ لانها لا تنتقض ان الراجح الخارج بمنزلة الغلظة
نقصاً فنقص الراجح من رتبة الذكور الى الغلظة وان الراجح من الغلظة كذلك ما يخرج
من الراجح الداخل في الجرح الخارج وان لم يخرج من الراجح وانما اذا انتقض في الجرح الداخل
في الراجح المبالغة في الخارجة ارضاع المشوي انتقص لوضوحه وانما بان لم يفسد في الجرح

والراجح من اللدود
محللها في الموضعين
انها هي التي لا احتج